المبحث الاول: مكونات السياسة العامة

إنّ مسألة رسم السياسة العامة في الدولة لن تكون ولن تتحقق إلاّ إذا كانت هناك مجموعة من العناصر التي تكونها، وهذه العناصر لا تستغني عنها الحكومة في رسم سياستها العامة على الاطلاق، هذه المكونات التي تعتبر لب موضوع علم السياسة من جهة ولب عملية رسم وصنع السياسة العامة في أي دولة وأي نظام.

وسوف نتطرق في هذا المبحث الى هذه المكونات التي يمكن اعتبارها خطة أو مسارا ضروريا لا يمكن تجاهله ، لأنّ بدونه لا يمكن تحقيق صناعة عقلانية للسياسة العامة في الدولة، طبعا هاته السياسات المرسومة من طرف الدول تتفاوت شدة تأثيرها في هذه العملية، بالنظر الى طبيعة كل نظام وكذلك حسب طبيعة المرحلة الزمنية التي تمر بها تلك الدولة.

وفيما يلي سوف نتطرق الى هاته المكونات بالتفصيل، ومنها الاتي:

المطلب الاول: المطالب السياسية

كيف لأحد في عالمنا المعاصر أن يتصور مسألة أن تقوم الدولة برسم السياسة العامة إذا لم تعمل على فكرة جس النبض المجتمعي من خلال الاستماع الى مختلف المطالب والتطلعات الجماهيرية، فالسياسة العامة التي ترسمها الدولة، في الأول أو الاخير هي من الشعب والى الشعب، ولهذا لابد أن تكون في خدمة الشعب، هذا الشعب الذي يعتبر مصدر كل السلطات، حسب ما تنص عليه الدساتير والأعراف العالمية وفي مقدمتها الدستور الجزائري.

إنّ هذه المطالب الجماهيرية أو الشعبية هي التي تعتبر أساس العملية الديمقراطية، ومن دون تلك المطالب لا أهمية لعمل الحكومة تماما، ولذلك تجد الحكومات تسعى جاهدة لكسب الرضا الجماهيري عن طريق تحقيق أقصى حد ممكن من الطلبات الشعبية، خاصة الطلبات التي تكون معقولة وفي متناول الامكانيات، هذا طبعا في الدول المتقدمة التي تحترم حكوماتها قواعد اللعبة الديمقراطية أما في الدول النامية فالعملية لا زالت لم تصل الى الحد الذي يمكن معه التفاؤل بمستقبل التنمية والحكم والراشد.

يؤكد الدكتور بن عنتر عبد النور، بأنّ الديمقراطية العالية في العالم الغربي نابعة من فكرة ان تلك الحكومات لا تعتمد على الريع في تسيير ميزانياتها او رسم سياساتها العامة، ولكنها تعتمد على مختلف الضرائب والجبايات من المواطنين والخواص، ولهذا فالحكومة مطالبة بان تصغي وأن تدرج مختلف المطالب الجماهيرية في سياساتها، وإلاّ فإنّ الحكومة الحالية لن يكون لها مكان في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وفق ما تقتضيه قواعد اللعبة الديمقراطية، ولهذا فغنّ الحكومة مجبرة في هذه الدول على استمالة واستعطاف الرأي العام عبر تحقيق مختلف مطالبه ولكن قبل هذا وذاك هي مطالبة بضرورة إداراج والنزول الى القاعدة لرصد مختلف المشاكل والنقائص المسجلة في مختلف الاصعدة والمجالات و على مختلف الفئات والاعمار وحتى الجنس البشري إن كان ذكرا او انثى فلكل مطالبه ولكل تطلعاته ولكل اماله...الخ.

أما الدول النامية فهي لا تشرك مجتمعاتها في عملية صياغة او رسم السياسة العامة وذلك لأنها دول ريعية، تعتمد اعتمادا كليا للأسف في رسم سياساتها وفي تسيير ميزانياتها على ما تجود به الطبيعة من خيرات، ولهذا فهي غير ملزمة بتنفيذ او الاستماع الى مطالب وانشغالات جماهيرها الشعبية، وبالتالي هناك قاعدة شائعة في هذه الدول، وهي أنّه كلما ارتفعت أسعار البترول كلما تراجعت عملية التحول الديمقراطي، والعكس كلما انخفضت اسعار البترول احتاجت الحكومات الى الشعوب هدف تغذية الخزينة وبالتالي تبدأ عملية الانفتاح الديمقراطي ولو بالقدر البسيط ولكنها مناورة للحصول على الدعم الجماهيري.

إننا حينما نتحدث عن عنصر المطالب السياسية فإنه يتبادر الى الذهن النظرية النظمية النسقية لديفيد إيستون، وفكرة العلبة السوداء التي تتضمن متغيري المدخلات والمخرجات، وهذه المطالب في الحقيقة هي مدخلات تدخل الى نسق النظام السياسي والذي تمثله الحكومة، حتى يتم دراسة وتحليل تلك المدخلات أو المطالب ومن ثم الوصول الى التقرير الصائب بشأنها بناءً على تقارير وتوصيات الخبراء والمختصين الذين يمثلون في الغرب فكرة خزانا التفكير Think thanks، هذه الخزانات المملوءة بالمعطيات والمعلومات والأرقام الدقيقة و الحلول المناسبة هي السبب في وصول السياسات العامة في الغرب الى درجة المثالية في النجاح.

وهذه المدخلات إذا كانت نابعة من إرادة شعبية قوية فإنها تفرض نفسها على الحكومة، فتعمل السلطات العامة سواءً المحلية او المركزية على الاستجابة لها بصورة او بأخرى، من خلال الشروع في عملية تنظيمها وترتيبها حسب الاولويات وحسب الميزانيات المرصودة، لأنه لا يعقل أن تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج او مخطط معين دون ان تكون له إمكانيات او مخصصات مالية مسبقة.